جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.

المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .

المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة		
المحور رقم - 1 -	دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالاستدامة البيئية والاجتماعية	
عنوان المداخلة	إدماج الاهتمامات البيئية في السياسة الصناعية لتحقيق استدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	
الإسم واللقب	شاهد إلياس	دفرور عبد النعيم
المؤهل العلمي	دكتوراه	دكتوراه
الوظيفة	أستاذ محاضر	أستاذ محاضر
التخصص	/	/
المؤسسة	جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي	جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي
ملاحظات	/	/

إدماج الاهتمامات البيئية في السياسة الصناعية لتحقيق استدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

ملخص:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الدعامات الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، ذلك لما يمكن أن تقوم به من خلق فرص جديدة للعمل وتنويع مصادر الدخل وزيادة الدخل القومي في أي مجتمع من المجتمعات، إضافة لذلك تعتبر قطاع ديناميكي سريع التطور وهو القطاع الرئيسي المستهلك لعدد كبير من المواد الأولية، كما أنه القطاعات الرئيسية التي تحدث تلويثا للبيئة ، ولأن تلوث البيئة يكلف الدولة اقتصاديا وهذا من أجل مواجهة الضرر الذي يلحق بمختلف القطاعات، فنهدف في هذه الورقة إلى تحليل إدماج الاهتمامات البيئية في السياسة الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودره في تحقيق استدامتها.

الكلمات المفتاحية: تنمية مستدامة، تلوث صناعي، حماية البيئة، استدامة المؤسسسات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract : Small and medium enterprises are considered to be the main pillars of comprehensive economic and social development because they can create new employment opportunities, diversify sources of income and increase national income in any society. As the main sectors that pollute the environment, and because pollution of the environment cost the state economically and this in order to address the damage caused to various sectors, we aim at this paper to analyze the integration of environmental concerns in the industrial policy of enterprises Pounds, medium and AED in achieving sustainability.

Keywords: sustainable development, industrial pollution, environmental protection, sustainability of small and medium enterprises.

مقدمة:

اعتمدت الجزائر خلال الفترة منذ الاستقلال على إستراتيجية المؤسسات الكبرى التي أثبتت فشلها خاصة مع بداية الأزمة الاقتصادية و المالية في منتصف الثمانينات و هو ما دفع بالكثير من الملاحظين و المحليين للدعوة إلى التراجع عن ترفيه المؤسسات الكبرى و يراجع ذلك إلى ضعف أدائها الاقتصادي و المالي و كذا ضعف مصادر التمويل خاصة بعد الأزمة البترولية سنة 1986 التي انخفضت فيها أسعار البترول بنسبة كبيرة و هو ما زاد من تفاقم مشاكلها و كذا عدم تحكم المؤسسات الكبرى في تسيير الموارد البشرية و المالية التي تراجع بالأساس التي تردي أوضاعها المالية و ما ترتب على ذلك من تراجع قدراتها الاستثمارية و التوقف عن إنشائها ،ان نقل المديونية و ما أنجز عنها من برنامج التكيف الهيكلي و التحول إلى نظام اقتصادي جديد يعتمد على المؤسسات الخاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية و ما لحقها من انفتاح السوق الخارجية عن العالم الخارجي و الذي يعني بالضرورة تكثيف نسيجها الصناعي و هذا الغرض و الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها ركيزة نجاح تجارب التصنيع في أغلب دول العالم خاصة البلدان المتقدمة و الحديثة التصنيع فكثيرا ما تنصح المؤسسات المالية و النقدية الدولية و الباحثين المختصين بضرورة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها الوجه الصحيح للنمو الاقتصادي و الاجتماعي لقدراتها على امتصاص جزء كبير من العمالة العاطلة، ولقدرتها على تحقيق التنمية بمختلف أبعادها.

و ما يلاحظ في الجزائر إن هذا النوع من المؤسسات لم يحض بالرعاية و الاهتمام اللازمين منذ الاستقلال إلى غاية الإصلاحات الاقتصادية التي تسعى إلى دحر العراقيل و المشاكل التي تعيق نمو المؤسسات و حاصة مشكل التنمية و الإنعاش الاقتصادي ووضعية عدم الثقة الحاصلة بين المؤسسات الاقتصادية و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

و من خلال هذا يمكنا طرح إشكالية الموضوع محل الدراسة :

-مامدى أهمية إدماج الاهتمامات البيئية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

المحور الأول: مفاهيم أساسية عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

1- مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يختلف تعريف ومفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفقا لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل: طبيعة مكونات وعوامل الإنتاج، ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة، والكثافة السكانية، ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها، والمستوى العام للأجور والدخل، وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة فيها. كما ويختلف التعريف وفقا للهدف منه، وهل هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية أو لأية أغراض أخرى.

وصفوة القول، أن الدول الصناعية والنامية تختلفان في تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة مما يجعل من الصعوبة إجراء المقارنة بينهما، فالمشاريع التي تعتبر متوسطة في الدول النامية تعد صغيرة في الدول الصناعية، كما أن المشاريع الكبيرة في الدول النامية تعد متوسطة في الدول الصناعية.

وفي سبيل مواجهة الصعوبات في المقارنة درجت العديد من الدول المتقدمة والنامية على تبني تعريف منظمة العمل الدولية والتي تعرف المشاريع الصغيرة بأنها المشاريع التي يعمل بها أقل من 10 عّمال والمشاريع المتوسطة التي يعمل بها ما بين 10 إلى 99 عاملا، وما يزيد عن 99 تعد مشاريع كبيرة.

2- أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

إن بداية الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان بعد انهيار الأوضاع المالية في منتصف الثمانينيات في معظم بلدان العالم، وخاصة في عدم قدرته على الاستمرار في إنشاء المؤسسات الكبيرة وحتى الحفاظ على الموجودة منها. فالتغيرات التي شهدها العالم والتي نجم عنها تحرير التجارة والعولمة فضلا عن التقدم في الإصلاح الاقتصادي في الكثير من الدول العربية زادت من أهمية القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، لذا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستطيع أن تساهم في الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، وتساهم في توفير مناصب عمل جديدة، وإعادة إدماج العمل المسرحين من القطاع العام. وقد ثبتت أهمية هذه المؤسسات اقتصاديا واجتماعيا من خلال قدرتها على توزيع النشاط الاقتصادي خاصة في الخدمات والصناعات التحويلية، واتضحت نتائجها في الدول المتقدمة.[1]

وترجع أهمية مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسباب التالية:[2]

- تعتمد المشاريع الصغيرة والمتوسطة على العمالة المكثفة، وتميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، فهي تلعب دورا مهما في خلق فرص الاستخدام بما يخفف من حدة الفقر إذ أنها كثيرا ما توفر فرص عمل مقابل أجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة والنساء اللاتي يفتقرن إلى المصادر البديلة للدخل.

– تسهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في الدول النامية، فهي تميل إلى تبني الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك الدول من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال. وكلما توسع نشاط تلك المشاريع في الأسواق غير الرسمية أصبحت أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات التي تتعامل بها تعكس بصورة أفضل تكاليف الفرص البديلة مقارنة بالأسعار التي تتعامل بها المشاريع الكبيرة.

– تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بناء القدرات الإنتاجية الشاملة، فهي تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على مستويات الاقتصاد كافة، وتسهم في إرساء أنظمة اقتصادية تتسم بالديناميكية والمرونة تترابط فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتوسطة، وهي تنتشر في حيز جغرافي أوسع من المشاريع الكبيرة، وتدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهاراتها وتساعد على تقليص الفجوات التنموية بين الحواضر والأرياف.

– كما أن سرعة التطور التكنولوجي أدت إلى زيادة معدل تغير التقنية الإنتاجية المستخدمة في العديد من الصناعات، وبانتشار طريقة الإنتاج على دفعات أصبح من الأهمية إقامة مصانع أصغر حجما وأقل تكلفة استثمارية على أن يركز كل مصنع في إنتاج عدد قليل من السلع الدقيقة أو التي تتطلبها صناعات معينة لمواجهة طلبيات صغيرة من سلع أو خدمات معينة.

3– مميزات المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التشغيل

علاوة على دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تمثل جزءا كبيرا من قطاع الإنتاج في مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية، وتولي دولا عديدة اهتماما خاصا بها، فعلى سبيل المثال تعد الصناعات الصغيرة والمتوسطة مفتاح التنمية في جمهورية الهند وقد أولتها دعما متميزا حتى أطلق عليها بالابن المدلّل للحكومة، وتقدم المشاريع الصغيرة والمتوسطة العديد من المميزات التي يمكن تلخيصها بالآتي:[3]

– سهولة تأسيسها نظرا لعدم حاجتها إلى رأس مال كبير أو تكنولوجيا متطورة، إضافة إلى قدرتها على الإنتاج والعمل في مجالات التنمية الصناعية والاقتصادية المختلفة.

– توفير فرص عمل وبكلفة استثمارية منخفضة وذلك لطبيعة الفن الإنتاجي المستخدم حيث أسلوب الإنتاج كثيف العمل خفيف رأس المال، فضلا عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في امتصاص البطالة التي في الأغلب تتصف بتدني مستواها التعليمي والمهني وخاصة في البلدان النامية.

– نشر القيم الصناعية الايجابية في المجتمع من خلال تنمية وتطوير المهارات لبعض الحرف والمهارات.

– استغلال مدخرات المواطنين والاستفادة منها في الميادين الاستثمارية المختلفة، بدلا من تبذير هذه المدخرات في الاستهلاك.

– تغطية الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها لضيق نطاق السوق المحلية نتيجة لانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي أو لمحدودية حجم التراكم الرأسمالي وخاصة في الدول النامية.

– تعد هذه المشاريع صناعات مغذية لغيرها من الصناعات ولها دورها في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي، حيث تساهم في تلبية بعض من احتياجات الصناعات الكبيرة سواء بالمواد الأولية أو الاحتياطية، بالإضافة إلى قدرة هذه المشاريع على الاستفادة من مخلفات الصناعات الكبيرة.

– لا يحتاج العاملون إلى مستويات عالية من التدريب للعمل في هذه المشاريع لبساطة التكنولوجيا المستخدمة.

– توفر منتجات هذه المشاريع جزءا هاما من احتياجات السوق المحلي، مما يقلل من الاستيراد.

– توفير العملة الصعبة من خلال تعويض الاستيراد والمساهمة في التصدير في أحيان كثيرة.

– تستطيع مواجهة تغييرات السوق بسرعة بعيدا عن الروتين، حيث تتمتع بقدر من التكييف وفقا لظروف السوق سواء من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود.

وهناك عدة عوامل تشجع على التوظيف بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فبالإضافة للسيولة الواجب توفيرها لتمويل مختلف الاحتياجات اللازمة، والمحيط الاقتصادي والقانوني الملائم بشكل عام، نجد عوامل أخرى يمكن حصرها في العناصر التالية: تراجع المؤسسات الكبيرة وتسريح العمال منها، تشجيع الحكومات لتأسيس مؤسسات صغيرة ومتوسطة، كما أن معامل مقاومتها للأزمات جيد.[4]

المحور الثاني: مشاكل و تحديات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و آفاقها

رغم التدابير المشجعة و المحفزة التي اتخذتها الحكومات الجزائرية بهدف انشاء وتطوير لقطاع PME لم يسلم هذا القطاع من المشاكل والعوائق التي تعرقل نشاطه و تؤثر سلبا على سيره ونموه ومن أهم هذه المشاكل.

1- المشاكل التي تواجه قطاع PME:

1-1- مشكل التمويل

من أهم العقبات التي تعرقل نشاط PME ضعف القدرة على التمويل الذاتي إذ أن قدرة الموارد الخاصة لهذه المؤسسات لا تتجوز ما يوازي ربع أو ثلث حاجاتها التمويلية ويرجع ذلك إلى أن هذه المؤسسات تنشأ برؤوس أموال محدودة لا يكفي للوفاء بحاجاتها التمويلية

بانظر إلى إشتداد الحاجة إلى المال في المرحلة الأولى من حياة PME وذلك لتمويل التطور و النمو اضطرت هذه المؤسسات إلى تلبية حاجاتها عن طريق القروض البنكية ذات المخاطر المرتفعة و الضمانات التي عليها تقديمها على, العكس المؤسسات العمومية التي تلقى الدعم من الدولة وقد

أثرت تلك القروض البنكية على PME تأثيرا سلبيا تمثل في:

- تضخم حجم الإستدانة: ساهمت طبيعة سلفيات من البنوك في تضخيم حجم الديون ل PME

فضلا عن سعر الفائدة الناتج من القروض الذي يكون بالنسبة ل PME الخاصة أكبر من المؤسسة العمومية حيث تضطر PME الخاصة إلى أن تدفع 2 زيادة عن المعدل بحجة أن البنوك ترى أن تعامل مع هذه المؤسسات يعرضها إلى مخاطرة أكبر من تعاملها مع المؤسسات الأكبر حجما

- **التبعية للنظام البنكي**:تخضع PME عادة لما تمليه عليها الجهة المانحة للقرض من شروط حتى تقبل

هذه الجهة أن نفي بحاجات تلك المؤسسات وقد كان لذلك مخاطرة على سير تلك المؤسسات و مستقبلها

–عدم توافر المرونة الكافية في استخدام القروض الممنوحة

–هبوط القدرة المالية بفعل توابع القروض

تلك القدرة التي كان من الممكن أن تتزايد إذا تمت تغطية هذه الحاجات من خلال المساهمتين الأصليتين

1-2- مشكل التعرض للفناء

تعاظم الإنهيارت داخل القطاع PME بالمقارنة بحجم الانهيارات التي تتعرض لها المشروعات الأخرى المستقرة و يرجع هذا إلى أربعة مصادر رئيسية .

- **العقبات التقنية** : تلقي مؤسسات هذا القطاع على الصعيد التقني ، مشاكل فنية لدى تضيع منتجاتها أو محاولة تطويرها إذ ينتج منها عادة عدم القدرة على التسويق المنتجات و بيعها .
- **العقبات التجارية** : تتمثل في تكوين شبكة للتعامل التجاري التي مجال البيع داخل الأسواق لكن المشكل يتمثل في أن المدة اللازمة التي تستغرقها تلك المؤسسات لإدخالها منتاجاتها الجديدة إلى السوق تكون أطول مما تتوقعه المؤسسة فهناك مؤسسة صغيرة مثلا توقعت الدخول للسوق خلال عامين لكنها لم تتمكن من ذلك إلا في نهاية السنة لرابعة و من ثم فإن التكهن غير الصحيح مع عدم وجود ترتيبات مالية احتياطية قد تقود على توقف المشروع.
- **العقبات التسويقية** : تتمثل العقبات التسويقية بصفة عامة قذفي وضعية المنتج الجديد في السوق (مكانة بين غيره من المنتجات) و المشاكل المتعلقة بتحديد سعر بيع ناسب له أي أن الطاقة الاستيعابية للسوق محدودة و صعوبة الاستيعابية لأسعار السوق لارتفاع تكلفة التصنيع و طرح منتج غير مطابق لحاجات السوق .
- **العقبات البشرية** : تتصل هذه العقبات بالعنصر البشري الذي يعمل في PME فقد تجد هذه المؤسسات صعوبة في التزود بأحسن العناصر البشرية لمسائل تتصل بالراتب لأن العناصر ذات الكفاءة العالية تتطلب راتبا أعلى و هو ما يمثل ضغط غير عادي على ميزانية مؤسسة صغيرة لذلك تلجأ هذه المؤسسات على توظيف عمال بدون خبرة و كفاءة يقعون في عدة اخطاء قد تكون مكلفة جدا و تضع حد لحياة المؤسسة كذلك نجد مشكل الإدارة الخاصة بهذه المؤسسات حيث يعتبر الإخفاق الإداري من الأسباب الرئيسية لإرتفاع نسبة فشل PME ، و من مشاكل الإدارة عجز رئيس المؤسسة عن التنسيق بين مجموع القرارات أو تقدر سعر تكلفة و عدم توافر الخبرات التسويقية .

1-3- مشكل الجباية الضريبية و الأعباء الاجتماعية

إن ثقل العبء الضريبي شكل عائق كبير على PME الموجودة و تسبب في نقص إنشاء مؤسسات جديدة و ذلك رغم الإجراءات التخفيف المتخذة سنة 1992 و يتمثل ذلك في :

- إرتفاع المعدل المفروض على الربح المعاد ، اسشماره هذا المعدل الذي كان 5% و أصبح 33% الذي لا يسمح بإعادة استعمال الأرباح المتحصل عليها .
- تطبيق (TSA) Taxe spécifique additionnelle على إنتاج الوطني
- المستوى المرتفع لمساهمات cotisation patronales (24%) ورسم جزافي (VF)6% الذي يشكل ثقل على الاستغلال لـ PME .

حق الطابع على كل شهادة أصلية بالنسبة للبضائع الموجهة للتصدير .

1-4- مشكل البني التحتية :

إن هذا المشكل كان السبب في عدم تحقيق العديد من المشاريع التي تحصلت على اعتماد من قبل اللجنة الوطنية أو اللجان الولائية للإستثمار ، وقد قسمنا المشكل إلى أربعة مشاكل فرعية .

أ- **الأراضي** : les terrains: تظهر هنا القيود البيروقراطية من طرف الجماعات المحلية و الهيئات التي تشرف على التسيير العقاري فالأجل أو المدة المتوسطة لعمليات الحصول على الأراضي تقارب سنتين و هذا ما يعتبر أجلا طويلا و أن نسبة كبيرة من المستثمرين لم يتحصلوا على أراضي لإقامة مشاريعهم حيث من أصل 31693 قطعة أرض تم منح

19199قطعة أرض أي ما يعادل 60.57% من المجموع وهذه النسبة تعتبر قليلة مقارنة بعدد الطلبات الكبيرة و المتزايدة

ب–المسالك les viabilisation:

هذا المشكل يتعلق بصفة القدرات الفنية و المالية للهيئات المكلفة بإنجاز هذه المسالك و تهيئة المناطق التي هي في أغلبها تابعة للقطاع العمومي .

ج– المنافع: تتدخل في هذا الميدان ثلاث هيئات عمومية :

- الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز sonel gaz .
- الماء الصالح للشرب و الماء الصناعي epeal
- البريد و الموصلات PTT

يلاحظ غياب التنسيق بين مختلف المؤسسات في إنجاز أشغال المنفعة الأمر الذي يؤدي إلى تمديدات و تأخيرات معتبرة في إنجاز المشاريع.

د–الهندسة المدنية و العمرانية: فيما يخص الحصول على مواد البناء من قبل الشركات العمومية فالأمر يخضع و يرتبط بعدة إجراءات معقدة بالإضافة إلى العجز الملاحظ بهذا السوق الذي يتميز بأنه سوق الحاجة أو القلة (Marché de Pemurie) هذه الممارسات ستؤدي في النهاية إلى اللجوء الإجباري نحو السوق الموازية التي يمتاز بارتفاع في الاسعارالمواد.

5–1– مشكل المنافسة:

على مستوى تنظيم السوق الوطنية و في ظل بيئة تنافسية تطبعاه سياسة إنفتاح غير متحكم فيها ، تتميز السوق الجزائرية في الوقت الحالي بنقص التجانس و التنسيق على مستوى التنظيم و التنشيط و الضبط و المراقبة القانونية من طرف مختلف الهيئات العمومية المعينة .

إن العراقيل المرتبطة بالمنافسة تمس كل جوانب المؤسسة الصغيرة و المتوسطة سواء كانت ذات طابع ديناميكي متطور مرتبط بالخصائص الداخلية للمؤسسة من حيث بنيتها مع محيطها الخارجي في طريق الاستغلال الأفضل للمعلومات التي تكفل بها اكتساب ميزة تنافسية دائمة إن أهم المميزات التي تنفرد بها الأسواق التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي إحترام المنافسة ، لكن السوق المشتركة التي تنشط فيها المؤسسات الكبيرة PME نجد فيها تدخل المؤسسات الكبيرة في التأثير على قوانين السوق بإستعمال المناورات التجارية ، كالدفاعية و المضاربة ، كما أن الدولة تساعد المؤسسات العمومية من خلال دراسة السوق و ذلك لمعرفة حاجات و رغبات المستهلك ، المشترين الحاليين المنافسين منتوجاتهم ، أسعارهم ، سياستهم و يكون هذا على حساب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لأن بقائها أصبح مرهونا بصدى تنمية قدارتها التنافسية

2– أهم التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة بعض المشاكل والصعوبات التي تحد من قدرتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي. وتتمثل أهم هذه الصعوبات فيما يلي:[5]

- صعوبات تسويقية وإدارية، مثل انخفاض الإمكانيات المالية، عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك المحلي والخارجي بمنتجات وخدمات هذه المشاريع، تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة، عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية، عدم إتباع الأساليب الحديثة في الإدارة ونقص المعلومات والإحصاءات المتاحة لدى هذه المشاريع خاصة

فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط ومواصفات السلع المنتجة وأنظمة ولوائح العمل والتأمينات الاجتماعية وغير ذلك من البيانات والإحصاءات اللازمة لتسيير أعمالها على الوجه المستهدف.

- صعوبات فنية، عادة ما تعتمد هذه المشاريع كما سبق القول على قدرات وخبرات أصحابها في العمل بصفة رئيسية، كما أنها تلجأ عادة إلى استخدام أجهزة ومعدات قد تكون بدائية أو أقل تطورا عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة، أو لا تتبع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق الدولية. كما أن اختيار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لأعمال هذه المؤسسات قد لا يخضع لمعايير فنية وهندسية مدروسة.
- صعوبات تمويلية، حدود الإمكانيات المالية، نظرا لاعتمادها على التمويل الذاتي في غالب الأحيان، وتردد بعض المصارف التجارية في منح هذه المؤسسات قروضا ائتمانية متوسطة أو طويلة الأجل ما لم تقدم تلك المؤسسات ضمانات، لانخفاض مدة الائتمان أو لعدم كفايته وغيرها من العوائق.

وتأتي الضمانات في مقدمة الأولويات الائتمانية لمؤسسات التمويل في الدول العربية عند منحها التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد أثبتت دراسة ميدانية في مصر أن الصندوق الاجتماعي للتنمية والبنوك يعتمدان في تحديد القدرة الائتمانية للمشروع على مجموعة من العناصر الائتمانية تأتي في مقدمتها الضمانات بنسبة 92%، فالمقدرة على السداد بنسبة 4%، فطبيعة المشروع بنسبة 2%، فالمركز المالي بنسبة 1.5% فالشخصية أو السمعة بنسبة 0.5%.[6]

وبالإضافة إلى الصعوبات السابقة، التي تبرز تصنيف وظيفي، يمكن النظر أيضا في جملة من العوامل المحيطة والملازمة لهذه المشروعات والتي تساهم فرادى أو مجتمعة في إفشالها:[7]

- **ضعف قدرة ورغبة الشباب العاطلين عن العمل على المبادرة وإنشاء المشروعات:** إذ يفتقر معظم الشباب العاطلين عن العمل إلى العديد من المهارات الضرورية لنجاح مشروعات الأعمال من أهمها الفطنة في الأعمال والحس الاستثماري وروح المبادرة الفردية والمهارات الأساسية والحياتية الموجهة نحو الأسواق. وفي هذا الصدد يشير تقرير التنافسية العربية الأخير (2009) إلى أنه لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الدول العربية ودول المقارنة. فيما يخص مؤشر رأس المال البشري. فقد ارتفعت هذه الفجوة من 37% إلى 40%. إن هذا الأداء يصعب تقبله في ظل تأكيد كل الأدلة على محورية رأس المال البشري في التنافسية والتنمية، والذي بدونه لا يمكن بناء نظام اقتصادي قادر على تحقيق التنمية المنشودة.[8]
- **بيئة أعمال غير مناسبة:** لا توفر بيئة الأعمال العربية الدعم اللازم للقطاع الخاص، وأشارت العديد من التقارير إلى وقت الشركات الضائع بسبب البيروقراطية وطول الإجراءات الحكومية وتكاليف التأسيس المرتفعة، والأعباء والتكاليف الناجمة عن الحصول على الرخص وتخليص الجمارك، ونظام الضرائب المعقد، والقطاع المصرفي غير المتطور، والنفاذ غير الملائم للتمويل، وضعف البنية التحتية الداعمة للشركات.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدول العربية لم تسجل أداءاً جيداً في مؤشر "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال " في عام 2006، وتراوح ترتيب الدول العربية التي توفرت عنها بيانات ما بين 52 إلى 165 من أصل 175 دولة، عدا السعودية والكويت وكان ترتيبهما 35 و 40 على التوالي. على عكس البيئة الداعمة لقطاع الأعمال في دبي وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال فيها، حيث سجلت دبي الترتيب الخامس في العالم، وذلك بعد هونج كونج وسنغافورة وايسلاند والولايات المتحدة . في

حين تعاني أغلب الدول العربية من تفشي ظاهرة البيروقراطية بشكل متعادل، حيث بلغت فجوة الدول العربية 57% مقارنة بمجموعة دول المقارنة. واستطاعت الإمارات تحسير هذه الهوة كلياً حيث حققت مستوى متساو مع دول المقارنة.[9]

- **التكلفة المرتفعة لبرامج التدريب الخاصة برفع روح المبادرة الفردية:** من أهم مقومات نجاح برامج التدريب الداعمة لروح المبادرة أن يتم تصميمها خصيصاً لتتناسب مع الاحتياجات التدريبية للفئة المستهدفة – أي حسب نوع المتدربين، وخلفياتهم الاجتماعية والثقافية وطبيعة وبيئة أعمالهم . على سبيل المثال، تختلف طبيعة البرامج (محتويات وأساليب التدريب) الهادفة لرفع روح المبادرة الفردية للشباب المتسربين من المدارس عن تلك المطلوبة للشباب المتعلّم أو للمرأة الفقيرة المعيلة. ومن الجدير ذكره أنه نظراً لارتفاع تكلفة البرامج الخاصة ومحدودية الموارد المخصصة لهذا النوع من التدريب يغلب استخدام برامج تدريب عامة والتي لا تركز على الاحتياجات الفردية للفئات المختلفة مما يؤدي إلى انخفاض فعاليتها .
- **عدم استمرارية البرامج في توفير الدعم الفني المكثف المطلوب:** تحرص معظم البرامج على أن يحصل أصحاب المشاريع الشباب على المساعدات المالية والتدريبية في بداية العمل . بيد أن القليل منها يتواصل مع المتدربين لاستمرارية حصولهم على الاستشارات والمعلومات اللازمة من أجل دوام مشاريعهم و توسيع رقعة أعمالهم. وبما أن هذه المشاريع لم تنشأ نتيجة تطور اقتصادي طبيعي في الدولة المعنية، وإنما أسست للاستفادة من الحوافز التي يوفرها النظام الاقتصادي من أجل زيادة التشغيل، يزيد احتمال فشلها عندما لا يستمر توفير الدعم أو يتوقف قبل أوانه.
- **البرامج الُمنحازة عن غير قصد:** يعاني العديد من برامج حفز التشغيل من ضعف التخطيط الذي يقلل من فرص وصولها بكفاءة إلى الفئات المستهدفة. وعلى سبيل المثال، تسعى برامج دعم المشروعات الصغيرة للوصول إلى الشباب المتعلمين والقادرين من الطبقة الفقيرة، فضلاً عن الشباب الذين يملكون خبرة في العمل الحر أو رأسمالاً ولو بسيطاً للبدء بالأعمال. ولكن غالباً ما يستفيد من هذه البرامج الفئات الأعلى تعليما والأكبر عمرا، في الوقت الذي يواجه فيه الشباب الأكثر ضعفاً مشاكل حقيقية في الوصول إلى هذه البرامج. كما أن معظم برامج حفز التشغيل تتركز في المدن و تهمل المناطق الريفية الفقيرة. وتنحاز برامج التشغيل بأشكال أخرى، فعلى سبيل المثال، أشار المسح الميداني الخاص بتقييم كفاءة البرامج الداعمة للمشروعات الصغيرة المولدة لفرص تشغيل، والذي قامت به الشركة الكويتية لتنمية المشاريع الصغيرة إلى أن معظم الفرص التي تولدت من مشاريعها كانت من نصيب الوافدين (7 في المائة من الفرص للمواطنين) ويعزى ذلك لضعف التخطيط.

ويعاني برنامج تنمية الصحراء في مصر من مشاكل مشابهة، ويقوم البرنامج على أساس مزارع صغيرة كان من شأنها أن تزيد من فرص التشغيل، إلا أنه تبين أن المشروعات الصغيرة مكلفة وتشكل عبئاً على الدولة، ولذا تنازل البرنامج عن غرضه الرئيسي وتحول إلى دعم المشاريع الزراعية الكبيرة لأنها تشكل عبئاً أقل (وذلك لأن القطاع الخاص يتحمل معظم التكاليف)، على الرغم من أنها تولد فرص عمل أقل لكونها كثيفة رأس المال. وتعاني العديد من آليات التشغيل العربية من مشاكل مشابهة، ومثال ذلك برنامج الإعفاءات الضريبية التي يقدّمها مجلس الاستثمار الأردني في سبيل جذب الاستثمارات في قطاع الأعمال. والمعروف أن نظام الإعفاءات الحالي قد منح حوافز ضريبية مرتفعة للشركات الكبيرة أكثر منها للشركات الصغيرة، على عكس ما كان متوقعاً وخلافا للهدف الرئيسي للبرنامج.

المحور الرابع : إدماج الاهتمامات البيئية في السياسة الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق الاستدامة في الجزائر .

سياسة التخطيط المنتهجة في القطاع الصناعي تسمح بالوصول إلى وعي كبير بالعوامل الصناعية ذات المشاكل البيئية وضرورة الالتزام بالأنشطة من أجل تقليص النفايات المتعلقة بالناشطات الصناعية، وفي هذا الإطار هناك العديد من المؤسسات أخذت على عاتقها ضرورة الاهتمام بالمشاكل البيئية، إن متابعة التخطيط لهذا القطاع تترجم بالتحسن الملحوظ للوضعية الحالية ورغم مشاكل التلوث الصناعي الكبرى نلاحظ أنه هناك تقدم ملحوظ في خفض نسبة التلوث الصناعي وهذا مسجل في الثلاث سنوات الأخيرة، بفضل سياسة الحوار الخاصة بخفض التلوث الصناعي والتي تعتمد على :

1 . وسائل التسيير البيئي: من بين المقاييس الملحوظة في خفض التلوث الصناعي نلاحظ سلسلة من الوسائل والتي تتعلق بالتسيير البيئي وخصوصا الدليل المتعلق بدراسات التأثير على البيئة (EIE) كذلك نظام التسيير البيئي، جلسات بيئية، عقود الإتقان...الخ.

1-1- دراسات التأثير على البيئة (Les études d'impact sur l'environnement).

بهدف تسهيل فهم وتطبيق المرسوم التنفيذي رقم 90-78 المؤرخ في 27 فيفري 1990 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة، هناك دليل لدراسات التأثير على البيئة أعد في سنة 2001، هذا الدليل يشتمل على الوسيلة المرجعية من أجل التحكم في الأساليب والمنهجيات والتقسيمات المتعلقة بدراسات التأثير على البيئة هذا الدليل يهدف إلى توحيد المؤسسات الخاصة بدراسة التأثير على البيئة وكذلك يقدم المعلومات الضرورية إلى مختلف المتدخلين في هذا الإجراء [10] .

1-2- المراجعة البيئية(Les audits environnementaux) : في إطار مشروع مراقبة التلوث الصناعي المراجعات البيئية لبعض الوحدات الصناعية قد أنجزت، إن المراجعة البيئية تعلمنا عن الوضعية الايكولوجية والبيئية لحالة الوحدات الصناعية بالرجوع إلى مقاييس التسيير البيئي

ISO 1400 وعليه فإن المراجعة البيئية لمؤسسة صناعية هي بمثابة أداة تقييم من فترة إلى أخرى للنظام البيئي، تحديد خط السير والأهداف وإعطاء فكرة ونظرة صحيحة عن الوضع البيئي الحقيقي للمؤسسة وما مدى تأثيرها على البيئة .

1-3- نظام التسيير البيئي (Le système de management environnement) : المؤسسات الصناعية شجعت في الالتزام بوضع نظام تسيير بيئي و الذي يشتمل على وسائل نجاح كبرى لهذه المؤسسات ,القيام بتكوين المكونين أنجز في عام 2002 في طريق هيكلة الدراسات الوطنية من أجل مرافقة الصناعات الصغرى والمتوسطة في وضع نظام تسيير بيئي، كذلك تحسين الصحة والأمن للعمال.

1-4- العقود المحصلة: هي الوسيلة التي تسمح بتحديد الالتزامات الخاصة بحماية البيئة ما بين وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والمؤسسات الصناعة، الإدارة تحدد القاعدة والمساعدة من أجل ضمان ومرافقة المؤسسات الصناعية في انجاز أهدافها الإنتاجية الاسترتيجية واستغلال مخططاتها البيئية.

في خلال السنوات الثلاثة الأخيرة هناك عقود كثيرة وقعت مع المؤسسات الصناعية، هذه العقود تهدف إلى تنشيط مقاييس عدم التلوث وحماية البيئة في إطار شراكة ما بين إدارة البيئة والمؤسسات الصناعية، هذه العقود وقعت مع 21 مؤسسة وهناك عقود أخرى في طور الإعداد وهناك عقود أخرى ما زالت في التفاوض (56 مؤسسة) .

1-5-ميثاق المؤسسة الصناعية (La charte de l'entreprise industrielle) : 265 مؤسسة صناعية انضمت إلى السياسة البيئة الصناعية الجديدة ووقعت قانون المؤسسة، هذا القانون يشتمل على خطوة مشتركة ليثبت تكامل التنمية

المستدامة في عمق استراتيجيات المؤسسة، المؤسسات الموقعة على هذا القانون هي اليوم مقتنعة أن حماية البيئة هي العامل الذي يحدد التنمية المستدامة، بهدف المساهمة في التنمية المستدامة والتعمق في الواقع الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسات الصناعية تلتزم باحتواء التسيير البيئي ضمن خصائصها الأساسية وكذلك دعم إنشاء إطار للمشاورة (عمال الصناعة، مواطنين، سلطات عمومية)، وهذا ما يدل أنه هناك روح الحوار[11] .

1-6- مندوبين البيئة لدى المؤسسات ذات الأخطار: بهدف تطبيق القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، هناك 92 مؤسسة وضعت مندوبين على البيئة التي مهمتهم تشتمل على الفهم والتنبيه إلى استغلال مخطط نزع أو خفض التلوث الناجم عن المؤسسات الصناعية من أجل حماية البيئة.

2. المساحة الوطنية للنفايات الخطرة (Le cadastre national des déchets dangereux)

المساحة الوطنية للنفايات الخطرة (CNDS) تسمح بتحديد كمية النفايات المتولدة والمخزنة والمعالجة، كذلك تحديد مولدات النفايات الخاصة وإنشاء توزيع جغرافي للنفايات الخاصة بالولايات والمناطق .

الإنتاج الشامل للنفايات الصناعية يقيم بحوالي 2.600.000 طن في السنة مع حجم التخزين 4500.000 طن . النفايات الخاصة تولد بتقريب حوالي 325.000 طن في السنة.

من جهة أخرى المساحة الوطنية للنفايات الخطرة توضح النفايات الخاصة، خصوصا نفايات PCB الكميات المتولدة عبر الوحدات الصناعية ومنتجات الصحة الغذائية المنتهية الصلاحية والنفايات الناتجة من أنشطة المعالجة الحرارية للمواد [12] .

3. المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة(Le plan national de gestion des déchets spéciaux) :

يسمح هذا المخطط (PNAGDS) بتحديد مختلف النقاط الساخنة "Points chauds" أو " Hot Spots " هته النقاط درست حلول خفض التلوث، واليوم أصبحت نسب التلوث في الانخفاض.

3-1- ثنائي الفنيل متعدد الكلور PCB : الإحصاء الوطني للأجهزة الكهربائية والنفايات المحتوية على PCB والمنجز في إطار المساحة الوطنية للنفايات الخاصة أحصى 6.770 جهاز كهربائي موزع كالتالي : 4.706 محولات من بينها محولات في حالة خدمة، 1.992 مكثفات، 72 قاطعات .

2994 طن من الزيوت بصدد الإزالة من بينها الزيوت المحتواة في الأجهزة المستغلة، 1477 جهاز كهربائي كنفايات, 1080 طن من زيوت PCB والأخرى نفايات معدية (كمخزون) [13].

الصنع والشراء والاستيراد والبيع للمنتجات المحتوية أساسا على PCB محرمة في الجزائر من طرف المرسوم 182/87 المؤرخ في أوت 1987 .

3-2- إعادة استعمال الزيوت المستعملة لتعطي فرصة ملائمة للاستثمار : المسح الوطني للنفايات الخاصة قدر 59.000 طن من الزيوت المستعملة من بينها 44.200 طن جمعت من طرف الشعب (رجال خواص مثلا...الخ)، و 8.500 جمعت من طرف نفطال . الدراسة المتعلقة بالزيوت وضحت الكفاءات التقنية والبيئية لإزالة هته الزيوت ويتعلق الأمر بأساليب التثمين الطاقوي .

- صندوق البيئة ونزع التلوث : أنشئ الصندوق الوطني للبيئة ونزع (إزالة) التلوث في قانون المالية التكميلي لسنة 2001 ويتم تمويله من الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطرة بنسبة 75 % ومن الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي بنسبة 75 % ومن الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج بـ 75 % والرسم على الوقود بـ 50 % .

هذا الصندوق مهمته مساعدة المؤسسات على تجسيد مشاريعها الرامية إلى خفض التلوث وتشجيعها على تحسين أدائها البيئي والاقتصادي [14] .

3-3- نظام الإعلام البيئي (Le système d'information environnementale) : قامت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة بتوجيه السياسة البيئية الصناعية من خلال هذا النظام الإعلامي البيئي (SIE) الذي يسمح بجمع جميع المعطيات لإدارة السياسة البيئية الصناعية (DPEI) على شكل قاعدة معطيات مهيكلة ، خاصة بتحديد هوية كل وحدة صناعية (استهلاك، إنتاج ...) وأيضا مراجعة خرائط جغرافية مختلفة ، إضافة إلى إدخال أساليب من أجل البحوث الرياضية في هذا النظام الإعلامي [15] .

4. الوقاية من الأخطار العظمى (Le prévention de risques majeurs) : إن وزارة تهيئة الإقليم والبيئة أنشأت مساحات للمركبات الصناعية الخاصة بالأخطار العظمى وهذا من أجل الحد من حدوث بعض الحوادث أو الكوارث، بالنسبة للتوزيع الجغرافي لهته المساحة بينت أن المركبات الخاصة بالأخطار تتمركز في منطقتين صناعتين هما : سكيكدة و أرزيو. هناك دراستين للأخطار الشاملة خاصة بالمواقع البتروكيميائية لسكيكدة و أرزيو، الهدف من هذه الدراسات هو تحديد انعكاسات الحادث الأعظمي لكل منها، هته الدراسات تسمح بإعداد مخطط فعلي الغاية منه تحسين التحكم بالأخطار على كل وحدة وأيضا اختيار الوسائل الأنجع والأفضل للتدخل .

4-1-الوقاية من الأخطار الصناعية : المؤسسات الصناعية ذات الأخطار العظمى بصدد المتابعة، المؤسسات المصنفة تمثل خطرا على السكان والبيئة وهي بحكم الأهمية الإستراتيجية لا يمكن تغير مواقعها، لذا فقد قامت الدولة بدراسات على الأخطار، هته الدراسات تسمح بتقييم الأخطار التي يمكن أن يمثلها هذا النوع من المؤسسات عند حدوث حادث وكذلك تسمح بتحديد المقاييس التقنية النظيفة للتقليص من احتمال حدوث الحوادث العظمى وآثارها وأيضا تحديد مقاييس التنظيم والتسيير من أجل الوقاية من هذه الحوادث، هذه الدراسة تهتم بـ : المنطقة الصناعية أرزيو (مركبات الغاز الطبيعي المميع)، المنطقة الصناعية سكيكدة (مصنع التكرير، مركب الغاز الطبيعي المميع، المراكز الكهربائية ومركب المواد البلاستيكية)، منطقة الجزائر العاصمة (مركب التكرير الكهربائية بالحامة...)، عنابة (مركب ISPAT ومركب أسميدال ومركز ENGI لإنتاج الغاز الصناعي)، منطقة وهران (المراكز الكهربائية)، منطقة تلمسان (مركب التحليل الكهربائي للزنك بالغزوات) والمراكز الكهربائية بجيجل[2].

4-2- المؤسسات الصناعية ذات الأخطار العظمى بصدد تغير موقعها : هناك 9 مؤسسات مصنفة ذات أخطار عظمى ستحول أماكنها (نقل إلى أماكن جديدة) ويتعلق الأمر بالمؤسسات الواقعة بالمجمعات السكانية ذات الكثافة العالية مثل وحدتي إنتاج الكلور لبابا علي ومستغانم ومركز التعبئة بكروبي، المركز الكهربائي بباب الزوار، مركز التخزين والتوزيع للهيدروكربير بعنابة، وحدتي الإنتاج للتبغ والكبريت (SNTA) بباب الواد وبلكور ووحدة الإسمنت الأميونتي[16*] ببرج بوعريرج .

في منظور تغيير الوحدات الصناعية الخطيرة وزارة تهيئة الإقليم والبيئة أعدت وثيقة تحتوي على التهيئات العقارية لكل ولاية (العقار الصناعي) وكذلك تحتوي على قاعدة تحقيقات على الأرضية على مستوى مناطق السهول العليا والجنوب [1] .

4-3- مخططات الوقاية (Les plans de prévention) : القانون المتعلق بحماية البيئة هي إطار التنمية المستدامة يتنبأ بنظام التقييم للآثار البيئية للمشاريع وأساليب تقييم الأخطار على مستوى المناطق الصناعية والأقطاب الصناعية، حسب هذا القانون فإن ترخيص استغلال المؤسسات الصناعية لا يوافق عليه إلا إذا كانت هذه الأخطار محمية من طرف مقاييس خاصة في إطار ترخيص، إضافة إلى إعلام المواطنين، حيث أن " المواطنين لديهم الحق في الإعلام بالنسبة للأخطار العظمى المعرضين لها في بعض مناطق الإقليم وكذلك مقاييس الحماية التي تهمهم " .

4-4- الإنجازات العظمى لنزع التلوث الصناعي : هناك وحدات صناعية كثيرة ملوثة قد التزمت بإجراءات إدماج الضروريات وحماية البيئة في مشاريعها التنموية من أجل نزع التلوث و يتعلق الأمر ب[17]:

* خفض التلوث من مركب التحليل الكهربائي للزنك بالغزوات : تخفيض إنبعاثات ثاني أكسيد الكبريت (SO_2) وإنجاز مركب طمر تقني مخصص لاستقبال النفايات، ومركب لتجنب الاقتطاعات الكهربائية التي تولد إنبعاثات جوية, تكلفة الاستثمار تقدر ب 1147 مليون دج، التمويل لهته الأعمال مضمون من طرف الصندوق الخاص بالمؤسسة، هذه الأعمال ستسمح بتخفيض الإنبعاثات على سكان الغزوات.

* خفض التلوث في مركب إنتاج الأسمدة ASMIDAL بعنابة : على مستوى هذا المركب وحدة الحمض الكبريتي قد وقفت نهائيا، بعد أعمال الهدم 1267 طن من البقايا قد أعيدت، فهته الوحدة قد حولت إلى وحدة إنتاج بسيط للفوسفاط الممتاز، إن عتاد نزع الغبار من وحدة NPK (نتروجين، فوسفاط بوتاسيوم) هي في إطار الخدمة، في إطار المراقبة الذاتية، المؤسسة استخدمت رواصد (capteurs) لتحليل الإنبعاثات الغازية والغبار عند مخارج المداخن لكل ورشة من هذا المركب . حاليا النفايات الغازية تستجيب للمقاييس النوعية، تكلفة الاستثمار المنجزة ترتفع إلى 17 مليون دولار أمريكي حيث أن جزء منها مول ذاتيا والآخر في إطار CPI (مراقبة التلوث الصناعي) .

* خفض التلوث في مركب صناعة الحديد ISPAT بعنابة : سلسلة من المقاييس المضادة للتلوث قد أخذت في هذا المركب ويتعلق الأمر بتركيب أنظمة نزع الغبار بالنسبة إلى مصنع الحديد الكهربائي، مصنع الفحم الحجري والأفران العالية وكذلك استخدام مرشحات كهربائية وتركيب محطات تصفية المياه المستعملة، إضافة إلى ذلك فإن المركب زود بمخبر بيئي مجهز بأجهزة للعينات وتحليل النفايات السائلة والجوية .

تكلفة الاستثمار المنجزة تبلغ حوالي 4 ملايين دولار أمريكي، بفضل هته المقاييس المختلفة فإن التكون الهوائي على مستوى مدينة عنابة قد قسم على 10 (أي تدنى إلى العشر) .

* خفض التلوث في مدبغة TAMEG بالرويبة : هذه الوحدة قد حققت إنجاز محطة تصفية مكيفة مع طبيعة نفاياتها على حسابها الخاص .

* خفض التلوث في مصانع الإسمنت (بمفتاح، زهانة وحمة بوزيان): هته المصانع قد وافقت على استثمارات هامة لتحديث عتادها المضاد للتلوث وتحسينه، 616 مليون دج لمصنع الإسمنت بمفتاح و 100 مليون دج لمصنع الإسمنت بزهانة و 220 مليون دج لمصنع الإسمنت حمة بوزيان، عموما وظيفة المرشحات الكهربائية لمصانع الإسمنت متحكم فيها جيدا .

وللإشارة فإن مصنع الإسمنت لا يسمح له بالاشتغال دون مرشحات أكثر من ساعة .

* خفض التلوث في مؤسسات الهيدروكبور(سوناطراك): من أجل الاهتمام بالمظاهر البيئية وخصوصا مشاكل التلوث المتولدة فإن سوناطراك أسست في إطار إستراتيجيتها البيئية مجموعة من المشاريع المخصصة لخفض التلوث، وقد بدأت ببرنامج واسع لتجديد تركيبتها الخاصة بالغاز الطبيعي المميع وانجاز وحدات جديدة لمعالجة الغازات المشتعلة واستعادتها وإعادة ضخها .

هناك 3 محطات لاستخلاص الزيوت بدأت في الاشتغال وهي : وحدة " CIS" ذات سعة 8250 م^3 في اليوم ، وحدة "CINA "ذات سعة 6040 م^3 في اليوم ووحدة " El gassi " ذات سعة 340م^3 / اليوم، إن كمية الزيت المستعادة بالنسبة لوحدة "CIS " هي 430 م^3 / اليوم و 308 م^3 / اليوم لوحدة "CINA" و 81,84 م^3 / اليوم لوحدة " El Gassi " .

– المياه المستعادة بعد المعالجة يعاد ضخها عند إجراء إنتاج (اقتصاد الماء) وكذلك الزيوت تستعاد عند الإنتاج، هذا البرنامج (خفض التلوث) سمح ليس فقط لحماية البيئة لكن أيضا بإنجاز اقتصاديات مادية مقدرة بحوالي 34 مليون دولار سنويا .

– بالنسبة للنفايات السائلة فقد تم إنجاز محطة تصفية " STEP " بقاعدة 24 فيفري، المياه المستعادة يعاد استعمالها من أجل حاجيات السقي الخاصة بالشركة .

على مستوى حقل " قلالة " فإن مركز الإنتاج مزود بوحدة فصل الزيوت بسعة 7000 م^3 / اليوم ووحدة تخزين بسعة 15000 م^3/ اليوم, هته المحطة مزودة أيضا بوحدة غاز بسعة حوالي 2,4 مليون م^3 / اليوم، سعة استعادها تقدر بـ 500 طن في اليوم بالنسبة لـ GPL (غاز البترول المميع) و 90 طن بالنسبة للمميعات، هته الوحدة (وحدة المعالجة) ترفق بوحدة ضغط الغاز بـ 75 بار، بسعة 1.660.000 م^3 / اليوم حيث أن 560 ألف م^3 في اليوم منها تضغط بـ 140 بار بالنسبة للحاجيات من الغاز لآبار المنطقة، إن الحجوم الباقية ترسل نحو حاسي الرمل .

على مستوى حقل " بن كحلة " فإن مركز الإنتاج يتركب من وحدة فصل للزيوت ذات سعة 5000م^3 في اليوم ووحدة boosting gaz بـ 560 ألف م^3 / اليوم، كل إنتاج الزيوت لحقل بن كحلة ترسل نحو مركز الإنتاج بحوض بركاوي .

على مستوى حوض بركاوي طبقا للإستراتيجية المتطورة من طرف سوناطراك لحماية البيئة فإن الإدارة الجهوية لحوض بركاوي أنجزت 3 محطات لاستخلاص الزيوت بالنسبة للمراكز الأساسية للإنتاج : حوض بركاوي، قلالة وبن كحلة .

هذا النوع من المشروع المنجز له هدفين وهما : حماية البيئة واستعادة الزيوت .

معالجة المياه المختلطة بالفضلات الصناعية الآتية من مراكز الإنتاج ومراكز الفصل، قد تمت بمساعدة طريقة فيزيوكيميائية هدفها ضمان نسبة منخفضة من الهيدروكربور في المياه المختلطة بالنفايات (أقل من 10 ملغ/ل بمقياس سوناطراك) وإزالة المواد العالقة بنسبة أقل من 30 ملغ / ل .

المبلغ الإجمالي للاستثمارات بالنسبة لمعالجة النفايات السائلة الصناعية الخاصة بالمؤسسة، تقدر تقريبا بـ 2,3 مليار دج، سونا طراك استعملت أيضا برنامج تأسيس أو إنشاء تركيبات وشبكة قنوات نقل الهيدروكربير السائل وتحويل قنوات نقل البترول في كل مرة من أجل الحد من أخطار التلوث للطبقات الجوفية المائية .

5. برنامج حماية طبقة الأوزون: حسب بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المؤثرة على طبقة الأوزون والتعديلات المتتالية فإن بلادنا التزمت أو تعهدت بعدم إنتاج SAO (المواد المدمرة لطبقة الأوزون) وإزالة استهلاكها تدريجيا وبالفعل منذ أول أفريل 2002 فإن إنتاج وتصدير المواد المقننة من طرف بروتوكول مونتريال قد منعت من الآن وصاعدا (المرسوم رقم 73-2000 المؤرخ في أول أفريل 2000).

إن هته المواد المؤثرة على طبقة الأوزون والتي هي مستعملة أو متولدة قد منعت أيضا في الاستيراد والتصدير، المرسوم قد منع كذلك استيراد وتصدير هته المنتجات المحتوية على SAO وأيضا منع بناء منشآت مخصصة لإنتاج هته المواد وعتاد يحتوي على هذه المواد، استيراد المواد المقننة بالبروتوكول وأيضا خلائطها بقي مرخص لإشباع حاجيات الطلب الوطني وخصوصا بتشغيل بعض التركيبات، الكميات المرخصة للاستيراد لا يجب أن تتجاوز مستوى الاستهلاك المرخص من طرف البروتوكول مهما تكن الحالة .

المواد الكيميائية التي طبق عليها هذا المرسوم التنفيذي تصل إلى 27 مادة : CFC5 ذات الملحق A و CFC10 ذات الملحق B وميثيل الكلورفوم وتتراكلورير الكربون وأيضا 7 خلائط من SAO (R500...R506) . وأصناف المنتجات التي طبق عليها هذا المرسوم التنفيذي هي : صناعة التبريد والتكييف، تجهيزات الأمن الصناعي، مضخات ذات الاستعمال المنزلي والتجاري والمنتجات الطبية ولمطافي المحمولة و الصفائح العازلة وصفائح حماية الأنابيب ... الخ .

إن 95 مادة كيميائية مقننة من طرف البروتوكول, 12 فقط خاصة بالجزائر[18]، هذه المواد تستعمل كموائع تبريدية في قطاع التبريد والتكييف وعامل نفخ في قطاع الرغوات وعامل تنظيف في قطاع الصابون وعامل إطفاء للقضاء على الحرائق [19].

اليوم المادة الأساسية من SAO المستعمل في بلادنا قد أزيل بفضل إنجاز برنامج تحويل المؤسسات المستعملة لهته المواد، هته المؤسسات عددها 36 مؤسسة تستعمل من الآن فصاعدا تقنيات دون SAO.

خاتمة:

تم التعرض في هذه الورقة البحثية إلى أهمية إدماج الاهتمامات البيئية في السياسة الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في تحقيق استدامتها ، فقمنا بعرض اهم المفاهيم حول التنمية المستدامة، كما قمنا بتحديد الآثار الاقتصادية للتلوث من جهة وأهم الإجراءات الاقتصادية لمواجهة هذا التلوث من جهة أخرى .

إن من أهم أسباب ظهور المشكلات البيئية عملية التصنيع التي لم تتم في إطار التنمية المستدامة وهذا من خلال تموقع المؤسسات الصناعية بغير محلها إضافة إلى أنها تمت بدون دراسة مسبقة .

تتمركز أكبر حركة ملوثة على الشريط الساحلي وبمقربة من المدن الكبرى، حيث يتموقع أكثر من نصف الوحدات الصناعية للبلاد في هذه المنطقة، كما تجدر الإشارة إلى أن بعض وحدات التخزين والتوزيع والنقل والإنتاج تتواجد بالقرب من المناطق الحساسة مما يجعلها تشكل خطرا محتملا للتلوث، حيث تولد وحداتنا ومركباتنا سنويا أكثر من 220 مليون م^3 من المياه القذرة .

هذه المشاكل أدت إلى تدهور نوعية الهواء والماء، هذا التدهور انعكس سلبا على صحة المجتمعات، حيث قدرت التكلفة الاقتصادية المرتبطة بتدهور الصحة في سنة 2000 بـ 1,98% من الناتج المحلي الإجمالي.

كان لتفطن الدولة على أن هذه الأخطار لها تأثيرات كبيرة سوى بيئيا أو اقتصاديا، سعي في الوصول إلى حلول تكون أنجع، فاتخذت عدة إجراءات اقتصادية، معتمدة بذلك على سياسات المنع ومبدأ الملوث الدافع وإتباع السياسات الجبائية التحفيزية والتعويضية، إضافة إلى ذلك دورها المشرف في عدة اتفاقيات دولية هدفها حماية البيئية إضافة إلى القوانين التي شرعتها .

بكل هذه التظاهرات الجزائر تكرس مفهوم ومسعى التنمية المستدامة والذي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية مع الحفاظ على البيئة .

– الهوامش والإحالات:

[1] بوهنة علي، بلحاج فراجي، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تدعيم قدراتها التنافسية"، **الملتقى الوطني حول "إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة"**، جامعة سعيدة، (13و 14 ديسمبر 2010).

[2] فاطمة أحمد حسن عاشور، "جدوى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية"، **صحيفة الوسط البحرينية**، العدد 2439، (11 مايو 2009)، عن موقع
http://www.alwasatnews.com/2439/news/read/172213/1.html

[3] نفس المرجع.

[4] جمال الدين سلامة، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة المدية، العدد 41، (ربيع 2009)، ص ص6-8.

[5] فاطمة أحمد حسن عاشور، المرجع السابق.

[6] أشرف محمد دوابة، "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، **مجلة البحوث الإدارية**، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، القاهرة، العدد الرابع، (أكتوبر 2006)، ص.19.

[7] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2007،ص ص 207-209.

[8] تقرير التنافسية العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009، ص.48.

[9] نفس المرجع، ص.38.

[10] – Ministére de L'aménagement du Territoire et de l'environnement, **Rapport sur l'etat et l'avenir de l' env–ironnement**, Op . Cit, P 361.

[11]– Ministére de L'aménagement du Territoire et de l'environnement, **Rapport sur l'etat et l'avenir de l' env–ironnement**, Op . Cit, P 364.

2- Ibid, P365.

[13]– Ibid, P 364.

[14] – Ministére de L'aménagement du Territoire et de l'environnement, **Rapport sur l'etat et l'avenir de l' env–ironnement**, Op . Cit, p 371.

[22] – المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 98-339 المؤرخ في 13 رجب عام 1419 الموافق لـ 3 نوفمبر سنة 1998 .

[23]– Ministére de L'aménagement du Territoire et de l'environnement, **Rapport sur l'etat et l'avenir de l' env–ironnement**, Op . Cit, p 382 .

[2] – Ibid, p 383 .

[*] – الإسمنت الأميونتي : هو الإسمنت المحتوي على مادة الأميونت، وهذه الأخيرة عبارة على مادة توجد في أحد أنواع الصخور ذات الألياف و تتكون من السيليكات وبعض المعادن ذات الألياف، وهي تستعمل في البناء كمادة عازلة وللحماية من الحريق، يؤدي استنشاقها إلى الإصابة بأربعة أمراض هي : التهاب غشاء الرئتين، سرطان الرئة، التهاب الاسبست والإصابات الغشائية الحفيفة .

[24]– Ministére de L'aménagement du Territoire et de l'environnement, **Rapport sur l'etat et l'avenir de l' env–ironnement**, Op . Cit, p 383 .

2- Ibid, pp 384- 385 .

[18] – Ministére de L'aménagement du Territoire et de l'environnement, **Rapport sur l'etat et l'avenir de l' env–ironnement**, Op . Cit , pp 389-390 .

[19] – وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، **مرجع سبق ذكره**، ص78 .